الفصل الرابع:الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق ابتداء من 1989

تطور المديونية الخارجية للجزائر

علاقة الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة : 2014/2000

المبحث الأول: تطور المديونية الخارجية للجزائر

- 1/ **نشأة المديونية الخارجية الجزائرية**
- تعود المديونية الخارجية الجزائرية إلى فترة الاحتلال الفرنسي الذي ترك ديونا تقدر ب: 1326.8 مليون دولار. وقد تطورت المديونية الخارجية بعد الاستقلال خاصة من الدول الاشتراكية لتصل سنة 1971 إلى 3335 مليون دولار وقد كانت كما يلي:

الوحدة: ألف دج

التاريخ	الدولة المقرضة	مبلغ القرض
21/01/1963	يوغسلافيا	98400
22/02/1963	بلغاريا	27500
27/12/1963	الاتحاد السوفياتي	1123400
15/04/1964	تشيكوسلوفاكيا	68800
03/07/1964	الاتحاد السوفياتي	685389
03/10/1964	ألمانيا الفديرالية	94668
14/01/1967	ألمانيا الديموقراطية	745000
21/07/1970	بلغاريا	196800
23/06/1971	بلجيكا	24675

2/ تطور المديونية الخارجية خلال فترة السبعينيات والثمانينات

الوحدة مليون دولار

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الديون	3335	4144	4617	4916	6000	9501	11976	15005	20078
خدمة الديون	110	159	233	709	457	762	1028	1454	2623

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الديون	19359	17682	17728	16285	15944	18401	22906	25022	26745
خدمة الديون	4084	3815	4563	4727	5125	5041	5185	5481	6564

- بعد البداية الضعيفة للاقتراض حتى 1971 بدأت الجزائر تلجأ إلى القروض الخارجية بشكل مكثف خلال مرحلة السبعينات لتغطية المشاريع الاستثمارية المخطط لها، وخاصة خلال الفترة 75-1979إذ بلغ إجمالي الديون ثلاثة أضعاف سنة 1979 (20 مليار دولار)مقارنة بسنة 1974 (05 مليار دولار) اما خدمة الديون فقد بلغت 80% سنة 1979 ويعود ذلك إلى سياسة التصنيع المنتهجة والاستثمارات الضخمة في قطاع المحروقات.

- لقد شهدت بداية الثمانينات وحتى سنة 1984 انخفاض في إجمالي الديون وقد بلغ إجمالي الانخفاض 3415 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات (34-40$)، لكن بعد ذلك بدا الارتفاع في إجمالي الديون منذ 1985 حتى 1989 حيث بلغت الزيادة 12630 مليون دولار بسبب أزمة الطاقة لسنة 1986(انهيار سعر البترول من 35$ إلى حوالي 10$ للبرميل) وهذا ما سبب انهيار مالي لإيرادات الجزائر لذلك لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية (FMI &BM).

- وعموما وباعتبار أن الجزائر تعتمد على إيرادات المحروقات بنسبة 95%
- فقد تعرض الاقتصاد الجزائري لإنخفاضين متتاليين :
- - انخفاض في سعر البترول
- - انخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي
- وقد كانت نسبة الانخفاض في ايرادات الدولة من العملة الصعبة تقدر بـ: 40% سنة 1986
- ثم 31% سنة 1987 و 42% سنة 1988 مقارنة بسنة 1985، وهذا ما أدى إلى حدوث عجز في الميزانية قدر 10.7% سنة1985 ثم ارتفع إلى 13.7% سنة 1988

- وهذا ما نتج عنه توجه الجزائر إلى كل الحلول المتاحة لتغطية العجز في الميزانية

الوحدة: مليون دج

السنوات	1988	1989	1992	1993	1994	1995
الإيرادات العامة	93500	116400	311864	313949	477181	611731
النفقات العامة	119700	124500	420131	476624	566329	759617
الرصيد	-2629	-8100	-108267	-162678	-89148	-147806

- الحلول لمعالجة هذا العجز هي:
- * الإقتراض من الخارج من خلال التعامل مع المؤسسات المالية الدولية (FMI – BM)
- * الإقتراض من الداخل
- * الإصدار النقدي

أولا: الاقتراض من الداخل

- أصدرت الخزينة العمومية الجزائرية سندات سنة 1994 وهي سندات إسمية أو لحامله بقيمتي 10000دج و100000دج بفائدة 16.5% معفاة من الضريبة وقد كان الإكتتاب على مستوى كل البنوك العمومية الخمسة بالإضافة إلى ccp و cnep وقد حصلت الخزينة العمومية على 1.9 مليار دج.

ثانيا: الإصدار النقدي (التمويل بالعجز أو التمويل بالتضخم)

- وهو تغطية العجز في ميزانية الدولة عن طريق الإصدار النقدي المباشر من طرف البنك المركزي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
dm2/ m2	/	/	11.31	21.34	23.95	21.62	15.33	10.50
dpib/ pib	-1.8	-2.8	0.8	-1.2	1.6	-2.2	-1.1	4.3

السنة	1993	1994	1995	1996
التصخم	20.5	29	29.5	18.5

ثالثا: الاقتراض من الخارج

- وهذا ما يتم التعرف عليه خلال المبحث الموالي

المبحث الثاني: علاقة الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية

- بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات ومنح الاستقلالية للمؤسسات (القانون 01/88 المتعلق باستقلالية المؤسسات) بدأت التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر كمرجعية للإصلاح الاقتصادي وقد تأكدت أكثر بعد **خطاب الولاء** الذي أرسله وزير المالية الجزائري إلى مدير صندوق النقد الدولي في مارس 1989.

- لقد ذهبت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرغمة لطلب المساعدة وذلك راجع إلى:
- **1/ تباعيه الاقتصاد الجزائري**: وتظهر في:
- - نسبة المحروقات المرتفعة من إجمالي الصادرات والتي تصل إلى 97% .
- - الفاتورة الغذائية التي تزيد عن 2 مليار دولار سنويا
- -انخفاض سعر البترول وسعر صرف الدولار
- **2/نسبة النمو الديموغرافي**: فالطبقة الشغيلة تزيد 4% سنويا (250000طالب عمل) كما أنها تزيد من الأعباء الاجتماعية (السكن، الصحة....)

- كل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى التعامل مع المؤسسات المالية الدولية خاصة (ص ن د) كما يلي:

* **العملية الأولى**: وقد حصلت الجزائر على 619 مليون دولار كقروض غير مشروطة مرتبطة بحصة الجزائر في الصندوق كما حصلت على 300 مليون $ منBM

- **العملية الثانية**: فقد تم توقيع أول اتفاق استعداد ائتماني في 31 ماي 1989 مدته سنة وهو مشروط بتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي يشمل:
- -إتباع سياسة نقدية صارمة – تخفيض قيمة الدينار
- - تقليص العجز العام للميزانية ، تحرير الأسعار ورفع الدعم - مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

- وقد كان رد فعل السلطات الجزائرية بالقيام بمجموعة من الإصلاحات نذكر منها:
- * قانون 89-12 يتعلق بالأسعار وجعلها أكثر مرونة
- *وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- * الإصلاح المالي والنقدي (قانون النقد والقرض 90-10المؤرخ في 10/04/1990
- * قانون العمل 90-11 المتعلق بعلاقات العمل ....الخ

- **العملية الثالثة: الاتفاق الاستعداد الائتماني 03جوان1991**
- مدته 10 أشهر ويتضمن برنامج للاستقرار الاقتصادي من خلاله يتم تقديم قرض بقيمة 400مليون دولار موزعة على 4 أقساط يستمر تقديمها بناء على مدى تنفيذ بنود الاتفاق الذي تضمنته رسالة حسن النية وتتمحور حول:
- * مواصلة تخفيض قيمة العملة
- * مواصلة تحرير الأسعار * ضرورة تحقيق فائض في الميزانية * التحكم في التضخم النقدي
- * تحرير التجارة الخارجية * تنويع الصادرات.

- إلا أن تنفيذ هذا الاتفاق كان صعبا من قبل الحكومة الجزائرية (اضطرابات سياسية، حرب الخليج...) وهذا ما أدى إلى حرمان الدولة من إمكانية قروض جديدة
- وعليه سنة 1992 تباطأت خطى الإصلاحات بسبب تضاءل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي. وقد بلغ العجز في الميزانية سنة 1993بـ: 8.7% بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 29% سنة 1994 وإنخفاض كبير في قيمة الدينار.

إعادة جدولة الديون

- نتيجة لأزمة المديونية الخانقة حيث بلغت ديون الجزائر سنة 1993 حوالي 26 مليار دولار وخدمة الدين حوالي 7.2 مليار دولار ونظرا لصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب إنخفاض أسعار الطاقة ، وأمام ذلك كان أمام الدولة الخيارات التالية:
- * إما أن يتوقف البلد عن تسديد ديونه ويسدد فقط خدمة الدين
- * يخفف من وارداته ويستمر في تسديد خدم دينه
- * إعادة التمويل
- * إعادة الجدولة

- إن إعادة الجدولة هي إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي لدين معين بصورة تؤدي إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة.(برنامج التعديل الهيكلي). وهذا ما اتبعته الجزائر من خلال الرجوع للتفاوض مع (FMI-BM) وقد أدى ذلك إلى إبرام اتفاقية تثبيت هيكلي مدتها سنة (1أفريل 1994 إلى 31مارس 1995) يدعى برنامج ستاندباي وقد شمل إعادة جدولة الديون التي تنتهي آجالها قبل 31/05/1995أما الديون الأخرى فتبقى مرهونة بنجاح تطبيق اتفاق ستاندباي مع الإتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي مع البنك الدولي في إطار اتفاقية التسهيل الموسع لمدة 3 سنوات (أفريل 1995- مارس 1998)

1/ برنامج الاستقرار الاقتصادي

- * **على مستوى سعر الصرف:**
  - تخفيض قيمة الدينار بـ 71%
* **على مستوى التجارة الخارجية والمدفوعات**
  - كل المنتجات قابلة للتصدير ما عدى الأشياء ذات البعد الوطني والتاريخي.
  -إلغاء القيود على الصادرات
  - تحرير التجارة الخارجية
- ***على مستوى سياسة الأسعار**
  - تحرير الأسعار وإدخال قانون المنافسة
  -الحد من دعم الأسعار الزراعية
- ***على مستوى الشبكة الاجتماعية**: استحداث نظام التأمين ضد البطالة
- * **على مستوى المدفوعات**: زيادة الصادرات، تحرير الواردات.....إلخ

- وقد كان نتيجة لهذه الاتفاقية مايلي:
- * مكن البلاد من تمويل مالي قدره 5.193 مليار دولار
- *إعادة جدولة 4.5 مليار دولار
- *معدل التضخم لم يتجاوز 29%
- * خفض عجز الميزانية من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994
- * حل 88 مؤسسة عمومية

2/ برنامج التعديل الهيكلي

- وهو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إحداث لإصلاحات اقتصادية هيكلية ضمن البرنامج المسطر من قبل (ص ن د- ب الدولي)
- ويتضمن :
- * تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية
- * ترشيد القطاع العام وتحجيمه والدعوة إلى الخوصصة
- * التقليل من النفقات العمومية وزيادة الموارد (الضرائب)
- * التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي
- * طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
- * .....إلخ

إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- ظلت الجزائر دولة ملاحظة في الغات منذ 1964 ولم تقم بأي مبادرة للانضمام نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري
- قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى الغات في 03-06-1987، وقد تكونت مجموعة العمل في 17/06/1987
- ثم وبعد ظهور OMC قدمت الجزائر طلب الانضمام في شهر ماي 1996 بفرض من (ص ن د- ب الدولي) وقد قبل طلبها وكان عليها القيام بالمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف.

المفاوضات المتعددة الاطراف

- يشارك فيها جميع الأعضاء ويتناول فيها نظام التجارة الخارجية ونظام الدولة الاقتصادي
- ويجب تقديم مذكرة مساعدة تكزن أساس العمل
- ثم طرح الأسئلة الشفوية والكتابية(نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، الدعم ...الخ)
- وقد بدأت بـ 174 سؤال ثم 170 ثم 121 سؤالا

174 سؤالا
- 123 من الإتحاد الأوربي
- 33 من سويسرا
- 09 من اليابان
- 08 من أستراليا
- 01 من الكيان الصهيوني

170 سؤالا من الولايات المتحدة الأمريكية

- USA
- UE

121 سؤالا

- وقد إنعقد أول إجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف بدراسة ملف الجزائر برئاسة الأرجنتين في الفترة 22-23 افريل 1998 حيث تم الإجابة عن الاسئلة شفويا وكتابيا من قبل الوفد الجزائري.

المفاوضات الثنائية

- ويتم خلالها التفاوض حول مجموعة من التنازلات التي تخص تحرير التجارة الخارجية وقد أنعقدت 12 إجتماعات حتى الآن منذ 1998
- **السلبيات :**
- * تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية يعني مواجهة المؤسسات الجزائرية منافسة شرسة
- * قبول تنازلات جمركية يعني تراجع في الايرادات لان أكثر من 25% من التحصيلات الجبائية من الرسوم الجمركية .
- * تسريح العمال نتيجة عدم صمود المؤسسات الجزائرية .....

- **الإيجابيات:**
- *جلب الاستثمارات الأجنبية
- * الدفاع على المصالح
- *نقل التكنولوجيا
- * وصول المنتجات للأسواق العالمية ....

المبحث الثالث : الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2014

- المحور الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (**525مليار دج –** أي 7 مليار دولار).
- المحور الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول (الخماسي الأول 2005-2009) (**4203 مليار دج-** أي ما يعادل 55 مليار دولار).
- المحور الثالث: برنامج الاستثمارات العمومية الكبرى (الخماسي الثاني 2010-2014) (**21214 مليار دج** – أي ما يعادل 286 مليار دولار).

إن البرامج الاستثمارية في الجزائر بدأت بصفة مبكرة، وذلك منذ فترة التخطيط المركزي(المخطط الثلاثي الأول سنة 1967) ، **غير أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل الأزمة المعاكسة لأسعار البترول وتداعياتها على الاقتصاد الوطني**، كلها أسباب أخلت بالتوازنات الاقتصادية والمالية للبلد

ومع تبني نظام اقتصاد السوق، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية كان لابد على الجزائر أن تضع خطة تنموية متعددة الأبعاد، **غير أن الوضع السياسي والأمني المتأزم طيلة فترة التسعينات قد صعب من الأمر إلى غاية نهاية سنة ألفين**، ليتم بعدها إطلاق كل من:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على فترة: 2001 - 2004 ،
- والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005 - 2009)،
- والبرنامج الخماسي الثاني: 2010 - 2014.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال فترة (2001 - 2004)

- إن عودة **ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999** أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى **ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** الذي امتد على مدى فترة 2001 - 2004 ، وتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم ديناميكية الأنشطة الإنتاجية الزراعية وغيرها، وكما وجهت إلى تعزيز الخدمات العامة في ميدان الري والنقل، وإلى تحسين الإطار المعيشي، وإلى التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق **عدة أهداف** تتمثل فيما يلي :

- تحفيز الطلب الكلي؛
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، والتي تساهم في خلق فرص عمل وذلك من خلال ترقية وتشجيع المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير البنى التحتية التي تسام في دعم النشاط الاقتصادي؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن هذا البرنامج خصص له ظرف مالي قدر بـ: 525 مليار دينار
- وتتجلى محاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وكمياتها المالية وفق الجدول التالي:

	دعم الإصلاحات	دعم القطاعات الإنتاجية	تنمية محلية	تعزيز الخدمة العمومية وتحسين الإطار المعيشي	التنمية البشرية	المجموع
المبلغ مليار دج	45	65.4	113.9	210.5	90.2	**525**
النسبة %	8.6	12.4	**21.7**	**40.1**	17.2	**100**

- لقد خصص أكبر مبلغ من هذا البرنامج **لقطاع الخدمات العامة** نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في دعم النشاط الاقتصادي.
- كما اهتمت الدولة بمجال **التنمية المحلية** نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

- ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.
- اعتر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار

وقد كان **يهدف** بالخصوص إلى:

- - تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- - تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما أهم عوامل النمو الاقتصادي؛
- - رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتر الهدف الرئيسي للبرنامج.

- لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج إلى خمس محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

القطاعات	المبلغ (مليار د ج)	النسبـــــة %
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	**45.4**
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	**40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	50	1.2
المجمـــــــــــــوع	**4202.7**	**100**

- لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل **المحور الأول** في **تحسين ظروف المعيشة** وذلك من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية.
- أما **المحور الثاني** فيتعلق **بتطوير المنشآت الأساسية** المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، وذلك لأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

- جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج **غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار** والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد **استهدفت الجزائر** من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي :

- - استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرقات، والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق ستة مجالات كما يلي:

القطاع	المبلغ مليار دج	النسبة %
التنمية البشرية	10122	**49.5**
المنشآت القاعدية	6448	**31.5**
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجمـــــــــــــــــــوع	**20412**	**100**

القطاعات و فروعها	المبلغ	النسبة
1- التنمية البشرية : التربية ، التعليم العالي ، السكن ، الصحة ، المياه ، التضامن ، الشؤون الدينية الرياضة ، الطاقة ، المجاهدين ، التجارة	10122	% 49.5
2- المنشآت الأساسية : الأشغال العمومية : الطرق ، الموانئ، المطارات . النقل : السكك الحديدية ، المحطات الجديدة ، المطارات تهيئة الإقليم : المدن الجديدة	6448	%31.5
3- تحسين الخدمة العمومية : العدالة ، المالية ، التجارة ، العمل	1666	%8.16
4- التنمية الاقتصادية : الملاحة ، الصيد البحري ، المؤسسات الصغيرة ، إنعاش و تحديث المؤسسات العمومية	1566	%7.7
5- مكافحة البطالة	360	%1.8
6- البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	20412	%100

- يخصص هذا البرنامج حوالي نصف (49.5 %)من موارده لتحسين **التنمية البشرية** وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.

- خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يفوق 31 % من موارده **لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية**، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 ملياردج فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

- في **مجال الشغل** خصصت الجزائر 360 مليار دج من البرنامج الخماسي الثاني لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.
- كما يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج **لتطوير اقتصاد المعرفة** من خلال دعم البحث العلمي وتعميم تعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

أثر برامج الاستثمارات العامة على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

- **1- البطالة:** لقد ساهمت برامج الاستثمارات العامة في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من بينها الانخفاض الملحوظ لمعدلات البطالة حيث بلغت نسبة 9.66 % سنة 2012 بعد أن كانت تقدر بـ 27.3 % سنة 2001 وهذا راجع إلى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء والأشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة.

- 2- **التضخم**: أما عن معدلات التضخم فقد تميزت بارتفاع ملحوظ خلال الفترة (2005-2009) لتنخفض فيما بعد ثم تعاود الارتفاع من جديد سنة 2012 لتبلغ 8.4 % (لم تشهد ارتفاعا من هذا النوع منذ سنة 1996)، يفسر هذا الارتفاع بسياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الدولة في إطار هذه البرامج.

- 3- **معدل النمو**: شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة (2001-2012)، حيث يتراوح ما بين 2 % كأدنى مستوى له سنة 2006 و 6.8 % كأعلى مستوى له سنة 2003 ، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة.

السنة	2001	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو	2.7	6.9	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3	2.4	2.6
معدل البطالة	27.3	27.7	15.3	12.5	13.8	11.3	10.2	9.96	9.97	9.66
معدل التضخم	4.2	2.6	1.6	2.3	3.6	4.9	5.7	3.9	4.5	8.4

- إن معدلات النمو المحققة تعتر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي رصدتها الدولة خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدما معدل نموا سنويا أقل من 5 % .
- لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات وبعيدا عن معدل 6 أو 7 % المتوقع والمستهدف قبل تنفيذ البرامج الاقتصادية منذ 2001 إلى غاية 2014.

شكرا على حسن الإصغاء